الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٢٩
المعقودة يوم الخميس
١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين

الرئيس : السيد العالم (بنغلاديش)
(نائب الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١٤١ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب المراقبة الداخلية (تابع)

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١ (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.5/51/SR.29
14 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

في غياب السيد سنغوي (زمبابوي)، رأس الجلسة السيد العالم (بنغلاديش)، نائب رئيس اللجنة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ١١١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) (A/49/368 و A/49/943؛ A/50/985؛ A/51/5 (Vols. I-V)، A/51/5/Add.1-10، A/51/283، A/51/488 و Add.1، A/51/523 و A/51/533؛ A/C.5/50/51)

١ - السيد تويا (اليابان): قال إن وفده على استعداد لتأييد تمديد فترة العضوية لأعضاء مجلس الإدارة من فترة الثلاث سنوات الحالية الى فترة ملائمة أطول.

٢ - وأضاف قائلا إن الأمين العام ذكر في الوثيقة A/51/488، أن هناك صعوبة بصدد تنفيذ بعض التوصيات الموجزة في الفقرة ١٠ من المجلد الأول من تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/51/5). وربما تدعو الحاجة إلى استرعاء انتباه الهيئات التشريعية المعنية الى هذه المشاكل كي يتسنى لها أن تُدخل التغييرات الضرورية في قرارات سياسية معينة. وبالرغم من أن الأمانة العامة قد لوحت برد فعلها الإيجابي تجاه التوصيات المتعلقة بالمشتريات، لم تذكر على وجه التحديد طبيعة وميقات التدابير التي تعتزم اتخاذها. وقال إن وفده حث المكاتب المعنية على بذل جهود تتسم بقدر أكبر من الجدية لمتابعة التوصيات. وصرح بأنه يشعر بالقلق بخاصة إزاء زيادة نسبة إبرام العقود، ولا سيما في إدارة عمليات حفظ السلام، على أساس الحصول على موافقة بأثر رجعي. وفضلا عن ذلك، تنتمي نسبة مئوية عالية مفرطة من موردي المشتريات الى دولة عضو واحدة. وذكرت الأمانة العامة قائمة بعدد المشاكل المتصلة بتعيين الخبراء الاستشاريين. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتصحيح التجاوزات التي حددها المجلس. وأعرب أيضا عن اعتقاد وفده بأن الحاجة تدعو إلى التنسيق والتعاون على نحو أوثق بين المجلس، ومكتب المراقبة الداخلية والأمانة العامة لتعزيز المراجعة الداخلية للحسابات وتخطيط البرامج والقدرة على الرصد.

٣ - ومضى قائلا إن حكومته تشعر بالقلق إزاء استمرار التجاوزات في عملية المشتريات لعمليات حفظ السلام وإزاء رداءة ممارسة الرقابة على إدارة النقد، الأمر الذي أدى إلى وقوع خسائر كبيرة في النقد. وينبغي أن تضع الأمانة العامة المزيد من التفاصيل بشأن المشاكل التي تتوقع مواجهتها بصدد تنفيذ توصيات المجلس فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام (A/51/5، المجلد الثاني، الفقرة ١٠)، ولكن لا ينبغي التعلل بأعذار يسيرة لتفسير الفشل في الأداء الذي تم على عكس ما كان متوقعا. وأعرب أيضا عن اهتمام وفده بالنتيجة التي توصل إليها المجلس والمتعلقة بالمبلغ المستحق الدفع المشكوك فيه وقدره ١٧٥,٥ مليون دولار والمدرج في الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المستحقة الدفع البالغة زهاء ٩٣٠ ١ مليون دولار. ومع أنه يوافق على أنه لا ينبغي إلغاء المتأخرات، ينبغي للأمانة بالرغم من ذلك أن تبقي هذه المسألة قيد النظر على نحو نشط بهدف إيجاد حل ملائم.

٤ - واستطرد قائلا إن وفده يحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة متابعة التوصيات التي وجهها المجلس الى البرنامج، ورحب بمبادرة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لتحسين إجراءات اختيار شركاء التنفيذ. وأعرب عن اعتقاد حكومته أيضا بأنه ينبغي أن تطور جامعة الأمم المتحدة والمعاهد التابعة لها استراتيجيات التدريب على الأجل الطويل بغية تقديم تدريب ملائم لصغار العلماء من البلدان النامية.

٥ - وأردف قائلا إن قيام الكيانات ذات الصلة بالتنفيذ الفعلي لتوصيات المجلس له أهمية فائقة. وينبغي أن يجتمع الرؤساء التنفيذيون للصناديق والبرامج ويتبادلوا الآراء، ويفضل أن يتم ذلك في إطار لجنة التنسيق الإدارية، بشأن الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة، وأن يخططوا لوضع استراتيجية متسقة للتصدي للعيوب التي حددها المجلس. وينبغي أن يوضح المجلس في المستقبل التوصيات التي لم تنفذ، وينبغي أن تكون التوصيات أكثر تحديدا وتركيزا كي لا تترك مجالا للتفسير. وقال في ختام كلمته، وفي الوقت نفسه، ينبغي اتخاذ إجراءات ملائمة لمتابعة تنفيذ توصيات المجلس في الأمانة العامة فضلا عن الصناديق والبرامج.

٦ - السيد غجسدال (النرويج) قال إن وفده يود أن يرى، في المستقبل، تجهيزا موقوتا بدرجة أكبر لتقارير مجلس مراجعي الحسابات. وصرح بأن التأخير المفرط في نشر التقارير تترتب عليه آثار من شأنها أن تقوض مصداقية أعمال اللجنة الخامسة.

٧ - وأضاف قائلا إن وفده يؤيد تأييدا تاما النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات وأعرب عن أمل وفده في أن يساهم المجلس في المستقبل مساهمة أكبر في عملية الاصلاحات الجارية حاليا في الأمم المتحدة. وأعرب عن الارتياح فيما يتصل بالهيكل الشامل لهيئات مراجعة الحسابات والمراقبة والتفتيش الذي يعمل في الوقت الراهن بطريقة حسنة التنسيق إلى حد كبير. وقال إن تحسين حالة المراقبة الشاملة على الميزانية في المنظمة وصناديقها ووكالاتها تطور جدير بالترحيب. بيد أنه أعرب عن قلق حكومته إزاء متابعة التوصيات السابقة المتعلقة بعمليات مراجعة الحسابات والتي ظلت غير منتظمة وهذا أقل ما يقال في هذا الصدد. ولم تحل حتى الآن المشاكل العامة في مجال المشتريات، كما أن تقييم البرامج الفرعية الذاتي آخذ في التدهور. وينبغي أن تزيد الجمعية العامة تركيزها على الامتثال لتوصيات المجلس.

٨ - ومضى قائلا إن الاستعراض الأفقي الجديد الذي أعده المجلس قد أوضح أن المراجعات الداخلية للحسابات في عدد من هيئات الأمم المتحدة لا تزال معيبة بسبب عدم كفاية التغطية والافتقار إلى موارد الموظفين وحالات التأخير في تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات. وينبغي النظر بصورة جماعية في النتائج التي يتوصل اليها المجلس، ويفضل أن يتم ذلك في إطار لجنة التنسيق الإدارية. وتدعو الحاجة على وجه التأكيد إلى أن تتعاون منظومة الأمم المتحدة ككل على الصعيد القطري لإيجاد القدرة من خلال شتى السبل، بما في ذلك تنسيق المساعدة لتعزيز قدرة الوكالات والمنظمات المنفذة.

٩ - واستطرد قائلا إن ثقة الجماهير في طريقة التصرف في الأموال لها أهمية حيوية فيما يتصل بفهم ما إذا كانت المنظمة تؤدي عملها على وجه حسن من خلال برامجها في الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام. وقال إن وفده يحبذ قيام مجلس مراجعي الحسابات باعداد وتقديم التقارير على نحو أكثر تكرار عن عمليات حفظ السلام، ومن أجل ذلك أعرب عن ارتياح وفده لأن التقارير سوف تقدم من الآن فصاعدا على أساس سنوي بدلا من مرة كل سنتين. وأضاف قائلا لا تزال مجالات تعزيز سلطة مهمة مراجعة الحسابات في الميدان، وتحسين إدارة الأصول وتعزيز القدرة على تصفية عمليات حفظ السلام التي توشك على الانتهاء تتصف بالأهمية وتثير قلق وفده.

١٠ - وأردف قائلا أن حكومته لاحظت أن المجلس صرح برأي مشروط بشأن البيانات المالية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لأن المجلس لم يكن متأكدا من تقدير الأنصبة المقررة المعلقة منذ وقت طويل والمستحقة الدفع. وأعرب عن اعتقاد وفده بأنه لم ينقض بعد موعد دفع هذه الأنصبة المقررة غير المسددة منذ وقت طويل ولا ينبغي الغائها من حيث المبدأ. ومن الأهمية مواصلة قيدها في الحسابات بوصفها حسابات مستحقة التحصيل إلى حين أن تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك، حتى إذا اقتضى الأمر التوصل إلى حلول خاصة من أجل تقديرها.

١١ - وتابع كلامه فيما يتصل بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قائلا إن وفده، يؤيد التوصية التي تفيد بأنه ينبغي أن تلتزم اليونيسيف التزاما تاما بمبادئها التوجيهية المالية والمحاسبية. وأعرب أيضا عن شعوره بالقلق إزاء عدم كفاية الأولوية التي توليها اليونيسيف، فيما يبدو، لمتابعة نتائج وتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات. وقال إن تقرير المجلس عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) يبين بوضوح ضرورة التنسيق على نحو أفضل بين الوكالة والمانحين فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة. ولقد دأبت حكومته على التصريح على نحو متكرر بأنه ينبغي للوكالة أن تزيل أي تجاوزات في إداراتها وحساباتها وأن تحول دون وقوع أي تجاوزات كهذه.

١٢ - وأعقب ذلك بقوله إن وفده يرحب بتأكيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على المراجعة الداخلية لحسابات الشركاء في التنفيذ وأكد على الحاجة الواضحة إلى استحداث وظيفة في المكتب المسؤول عن سلسلة الامدادات بكاملها. وقال في ختام كلمته إنه ينبغي لمقر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن يقدم أيضا معايير ومبادئ توجيهية لأنشطة الامدادات على الصعيد المحلي، بما في ذلك المكاتب الإقليمية والشركاء التنفيذيين.

١٣ - السيد ويلموت (غانا) قال إن مجلس مراجعي الحسابات جدير بالثناء لما بذله من جهود بصدد تحديد أوجه الضعف في الضوابط الداخلية بالمنظمة واقتراح سبل العلاج الممكنة، وأعرب عن أمل وفده في أن تنظر الأجهزة الإدارية المعنية في توصيات المجلس بلإخلاص بهدف تنفيذها.

١٤ - وأضاف قائلا إن الرأي المشروط الذي صرح به المجلس بشأن البيانات المالية لشتى صناديق وبرامج الأمم المتحدة اتهام خطير لعمليات هذه الهيئات. وقال إن وفده يحث إدارة اليونيسيف بخاصة، على استعراض طريقة تناولها للمساعدات النقدية المقدمة إلى الحكومات بغية تعزيز الشفافية والمساءلة. وأعرب عن الأسف كذلك إزاء توقف الضوابط الداخلية نتيجة للفشل في الالتزام بالإجراءات المالية التي حددتها اليونيسيف نفسها، المتعلقة بالمشتريات والتوظيف وتسديد الدفعات. وقال ينبغي أن تعزز اليونيسيف رصد أنظمتها الداخلية لمراقبة المكاتب الميدانية وذلك من خلال إجراء تحقيقات فورية وفعالة للأفعال المرتكبة نتيجة سوء الإدارة.

١٥ - ومضى قائلا إن رأي المجلس المشروط بشأن صناديق وبرامج أخرى يؤكد الصعوبات التي يواجهها المجلس بصدد العمل في إطار ترتيبات المشاريع. ولذلك يقترح وفده بأنه ينبغي أن تتضمن اتفاقات التعاون التقني شرطا لتعزيز قدرات الحكومات على تناول قضايا مراجعة الحسابات ورصد المشاريع، بما في ذلك تقييم قدرات الحكومات على تنفيذ تلك المشاريع.

١٦ - واستطرد قائلا إن مسألة مراجعة الحسابات احتلت مكانة كبيرة في تقرير المجلس، ولقد لاحظ وفده أن الحاجة تدعو إلى إجراء المزيد من الدراسات عن تدابير مراقبة المراجعة الداخلية للحسابات لكي يعمل النظام على نحو أكثر كفاءة. وتنم النتائج التي توصل اليها المجلس في مجالات مثل المشتريات الدولية لعمليات حفظ السلام وغيرها من الأنشطة عن أن الحاجة تدعو إلى القيام بالمزيد من الأعمال فيما يتعلق بالامتثال للإجراءات. وقال إن حكومته تؤيد توصية المجلس ومفادها أنه ينبغي للصناديق والبرامج أن تعد برامج مشتريات سنوية لكي تيسر توحيد الطلبات وتستفيد من ثم من وفورات الحجم. كما ينبغي أن تتجنب الصناديق والبرامج ممارسة تقديم طلبات شراء السلع الأساسية المستخدمة بصورة مشتركة على أجزاء متفرقة.

١٧ - ومضى قائلا إنه بما أن غانا تساهم بالقوات مساهمة كبيرة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تولي حكومته اهتماما كبيرا بتصفية بعثات حفظ السلام. إن نقل ممتلكات البعثات المصفاة إلى بعثات قائمة دون إعداد تقييم شامل لاحتياجات البعثات المتلقية يسفر عن فقدان الموارد. ولقد أدى طول فترات التأخير والافتقار إلى إجراءات محددة تحديدا جيدا لتصفية البعثات الرئيسية لحفظ السلام إلى تكبد الدول الأعضاء ملايين الدولارات. ولذلك ينبغي أن تكفل الأمانة العامة تنفيذ عملية تصفية بعثات حفظ السلام على جناح السرعة وفي إطار فترة زمنية محددة.

١٨ - وأردف قائلا إن وفده يشعر بالقلق بخاصة إزاء زيادة حالات الغش والغش الذي يستدل عليه بالقرائن. ومن شأن تفشي حالات اختلاس الأموال على هذا النحو وسوء إدارة الموارد أن يؤدي إلى الارتياب في مصداقية الأمم المتحدة. وينبغي أن ينشئ الأمين العام بالاشتراك مع الدول الأعضاء آلية مشتركة لاسترجاع الأموال المسروقة أو لمصادرة الممتلكات التي تم الحصول عليها بأموال مسروقة.

١٩ - وتابع كلامه قائلا إن وفده يشعر بالقلق إزاء أوجه التباين الخطير وسوء الممارسات التي كشف عنها المجلس بصدد عمليات تحديد الخبراء الاستشاريين وتوظيفهم وتسديد أجورهم وإدارتهم. وصرح بأن من غير المقبول أن ينتمي ٨٠ في المائة من الخبراء الاستشاريين العاملين في المقر إلى ١٢ بلدا متقدما وأنه لم تتخذ خطوات لاجتذاب المزيد من المرشحين والباحثين من البلدان النامية. وفضلا عن ذلك، لم تذكر دائما تفاصيل كافية عن صلاحيات الخبراء الاستشاريين، ومن ثم قوضت قدرة الإدارة على مراقبة ورصد العقود وتحديد ما إذا كان الخبراء الاستشاريون قد أنجزوا الأهداف من حيث النوعية والتكلفة. ولذلك فإن وفده يؤيد توصية المجلس ومفادها أنه ينبغي وضع نماذج معيارية ملائمة لاختيار الخبراء الاستشاريين من قاعدة جغرافية أكثر اتساعا كما ينبغي عدم تشجيع عمليات الاختيار القائمة على أساس النظر في تعيين مرشح واحد فقط. ولقد استمر هذا التباين بالرغم من التوصيات السابقة التي طرحها مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وقال في ختام كلمته لقد حان الوقت لكي يتخذ الأمين العام إجراء علاجيا فوريا عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨، الذي طالب بمساءلة الموظفين شخصيا عن أداء واجباتهم.

٢٠ - السيد كمال (باكستان) قال إنه لا يمكن تحقيق أهداف الأمم المتحدة إلا إذا استخدمت المنظمة مواردها بأفضل وجه. وأعرب عن قلق وفده العميق إزاء زيادة وعدم انتظام النفقات التي تتكبدها هيئات معينة تابعة للأمم المتحدة. وقال إنه ينبغي أن يوضح المجلس بجلاء في المستقبل التوصيات التي لم تنفذ ويشير بقدر أكبر من التحديد إلى الممارسات الرديئة وانتهاكات القواعد. ولم يول قدر كاف من الاهتمام حتى الآن بتقارير مراجعة الحسابات، حسبما يشهد بذلك كثرة عدد الملاحظات المتكررة. وثمة حاجة ملحة لإدخال تحسينات كبيرة في إجراءات تناول توصيات المجلس.

٢١ - وأضاف قائلا إن وفده يشعر بالقلق بخاصة إزاء توظيف الخبراء الاستشاريين دون مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي المنصف. وينبغي إعداد صلاحيات الخبراء الاستشاريين بقدر أكبر من التحديد لتجنب التجاوزات الخطيرة في المستقبل.

٢٢ - ومضى قائلا إن مما يدعو إلى الدهشة أن شعبة المشتريات والنقل منحت عقودا دون مراعاة لتوصيات المجلس السابقة بشأن العطاءات المفتوحة والمناقصات التنافسية. وإضافة إلى ذلك، صبغ عدد كبير من العقود بصبغة قانونية على أساس الحصول على موافقة بأثر رجعي أو على أساس الحصول على موافقة بأثر رجعي بصورة جزئية. ولقد تحققت وفورات كثيرة نتيجة لاستعراض بعض العقود. وفي بعض الحالات لم يتبع مديرو البرامج الإجراءات، وتكبدت المنظمة خسائر فادحة.

٢٣ - واستطرد قائلا إنه يأمل في أن تولي الأمانة العامة اهتماما خاصا بتوصيات المجلس في ميدان مراقبة الميزانية وإعداد تقارير عن أداء الميزانية، والمراقبة الداخلية، والمشتريات وإدارة طلبات الشراء الموجهة الى الحكومات وتصفية عمليات حفظ السلام، ونقل الأصول بعد تصفية تلك العمليات، وإدارة البرامج، والتدريب، وتحديد فترة زمنية لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. وفيما يتعلق بحالات الغش

والغش الذي يستدل عليه بالقرائن، يوصي وفده بشدة بوضع نظام مساءلة يتسم بالشفافية والفعالية، حسبما يطالب بذلك قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨.

٢٤ - وقال في ختام كلمته إن وفده، بعد أن نظر على وجه الدقة، في هذه المسألة قد خلص إلى أنه لن يكون في مصلحة المنظمة أن تعتمد الاقتراح الرامي إلى تمديد فترة عضوية أعضاء مكتب مجلس مراجعي الحسابات.

البند ١٤١ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب المراقبة الداخلية (تابع) (A/50/945، A/50/1004، و A/50/1005؛ A/51/302، A/51/305، A/51/432، A/51/467، A/51/486، و A/51/530 و Corr.1)

٢٥ - السيد هوي (ايرلندا): تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وليختنشتاين والبلدان المنتسبة التالية: استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، فقال إنه يوافق على أن إنشاء مكتب المراقبة الداخلية كان من أهم الخطوات ذات المعنى التي اتخذتها الجمعية العامة لتحسين أعمال الأمم المتحدة. وأعرب عن ارتياحه إزاء الزيادة الكبيرة في معدلات تنفيذ توصيات مكتب مراجعة الحسابات، وإزاء وضع المكتب لنظام مراقبة لمتابعة توصياته حتى يتم تنفيذها بالفعل وإزاء وفورات التكاليف التي تحققت وقدرها ١٨,٧ مليون دولار نتيجة لأعمال المكتب. بيد أنه أعرب عن خيبة أمله لأن الأمم المتحدة ككل لم تنفذ حتى الآن التوصية باعتماد مجموعة من معايير المراقبة الداخلية، ويشارك اهتمامات وكيل الأمين العام للمراقبة الداخلية إزاء عدم كفاية الموارد المتوافرة للمكتب.

٢٦ - وأضاف قائلا إن مجال حفظ السلام هو أول المجالات الأربعة ذات الأولوية التي ركز عليها المكتب في السنة الماضية. وبما أن ارتفاع تكاليف عمليات حفظ السلام جعل من الضروري الاحتفاظ بذاكرة مؤسسية ناشئة عن خبرات المشاركين في تلك العمليات، فإنه يؤيد إنشاء وحدة للدروس المستفادة تابعة لإدارة عمليات حفظ السلام. كما أن إنشاء مركز للمعلومات الأساسية يقدم للمكاتب الميدانية معلومات عن الإجراءات التي طبقت في عمليات أخرى لحفظ السلام سيكون أمرا مفيدا للغاية.

٢٧ - ومضى قائلا إنه ينبغي النظر إلى الأوضاع المتغيرة التي يتم في ظلها تنفيذ عمليات حفظ السلام بوصفها أساسا، لا من أجل الاستمرار في ارتجال إيجاد حلول لإدارتها، بل من أجل وضع ضوابط داخلية كافية وهيكل إدارة ملائم. وأعرب عن أسفه إزاء عدم التصدي للاهتمامات الرئيسية بشأن شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات التي أثارها المكتب في الدورات السابقة للجمعية العامة، وطلب تقديم المزيد من المعلومات من الشعبة نفسها. ولقد تبين من استعراض هيكل الإدارة في عنصر الموظفين المدنيين بقوات السلام التابعة للأمم المتحدة (A/51/305) أن هناك افتقار إلى المراقبة التنظيمية وعيوب في ترتيبات الإدارة أدت إلى مشاكل مالية. ولقد كانت تقييمات المعدات المملوكة للوحدات غير صحيحة، ولم تكن بعض إجراءات المشتريات والمحاسبة وممارسات التوظيف مثالية. ثم أعرب عن أمله في أن تؤخذ نتائج وتوصيات المكتب المتعلقة بقوات السلام التابعة للأمم المتحدة في الاعتبار عند تخطيط بعثات حفظ السلام في المستقبل.

٢٨ - واستطرد قائلا إنه في مجال الأنشطة الإنسانية، أسفرت إعادة تشكيل هيكل مركز حقوق الإنسان عن تقسيم المسؤوليات على نحو فعال ومتسق، ولكن يتعين التصدي أيضا لضرورة وضع نظام لمراقبة البرنامج. وفيما يتعلق بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قال إنه يشعر بالقلق إزاء ضعف الضوابط المالية على الأعمال التي يضطلع بها شركاء التنفيذ وعدم قدرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على رصد أنشطتهم على النحو الصحيح. وبالرغم من أنه يسلّم بأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعمل في ظل بيئة متغيرة تتطلب مرونة إدارية، إلا أنه يشعر بالضيق إزاء بعض أوجه الضعف فيها، وقال إنه يؤيد تعزيز وحدة المراجعة الداخلية المعنية بمراجعة عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتابعة لمكتب المراقبة الداخلية.

٢٩ - وأردف قائلا وفيما يتصل بمجال المشتريات، لم تكن تدابير الإصلاح المتخذة حتى الآن كافية. ومن الضروري وضع سياسة تتسم بالفعالية والشفافية للمشتريات في منظومة الأمم المتحدة كلها. وبما أن إجراءات المشتريات الروتينية تعد في أغلب الأحيان مدعاة للسخرية ولا تتصف ممارسات المشتريات بالمثالية، ينبغي أن يواصل المكتب إيلاء أولوية عليا للإصلاح في هذا المجال.

٣٠ - وتابع كلامه قائلا إنه يرحب بقرار المكتب للتركيز، كأولوية رابعة، على دراسة المشاكل المتصلة بإنشاء هيئات جديدة تابعة للأمم المتحدة، مما من شأنه أن يمكّن المكتب من تحذير المنظمة بشأن الممارسات الرديئة قبل أن تصبح نماذج مقبولة وأن يبرز الممارسات والقرارات التي ينبغي تجنبها في المستقبل.

٣١ - وأعقب ذلك بقوله إن من الضروري أن يسفر التداخل في أعمال مكتب المراقبة الداخلية، ومجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة عن التعاون بدلا من الازدواجية، وينبغي الاحتفاظ بتمييز واضح بين المراقبة الداخلية والمراقبة الخارجية. بيد أن عمل الوحدة بشأن موضوع نظام الأمم المتحدة لمراقبة الاتصالات يتزامن فيما يبدو مع أعمال المكتب، وتنطوي الملاحظة التي أبدتها الوحدة بشأن عمل المكتب والمخيبة للآمال إلى حد ما (A/51/530) على أن التعاون فيما بين هيئات المراقبة أقل من المرجو.

٣٢ - وواصل كلامه قائلا إنه لا بد أن تنظر الدول الأعضاء بجدية في النتائج التي وردت في تقارير المكتب، وعلى سبيل المثال النتائج المتصلة بإدارة بريد الأمم المتحدة، ونظام الأمم المتحدة لمراقبة الاتصالات ومركز الهدايا بالأمم المتحدة. ومن الجدير بالعناية أيضا تعليقات المكتب بشأن تسويات البرامج وتنفيذ البرنامج وبشأن تحديد أهداف الخطة المتوسطة الأجل. وقال في ختام كلمته في الواقع إن استعداد الأمم المتحدة لتنفيذ توصيات المكتب يعد الى حد ما مقياسا على نضوجها كمنظمة.

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)
الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ (تابع) (A/51/6 و A/51/16 (الجزءان الأول والثاني))
البرنامج ٤، الشؤون القانونية

٣٣ - السيد ارميتاغ (استراليا): قال إن وفده يشعر بالارتياح تجاه البرنامج ٤ والاستنتاجات والتوصيات التي خلصت اليها لجنة البرنامج والتنسيق. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤-٦ عن حفظ المعاهدات وتسجيلها ونشرها، أشار الى أن استراليا عقدت العزم على أن تقدم، مشروع قرار في اللجنة السادسة، عن أنشطة قسم المعاهدات بالأمم المتحدة، في إطار بند جدول الأعمال عن عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. ويهدف مشروع القرار الى تحقيق غرضين أوليين هما: الإعراب عن قلق الدول الأعضاء إزاء تراكم العمل بنشر المعاهدات. والتعبير عن اهتمامها بوضع مجموعة معاهدات الأمم المتحدة على شبكة انترنت بوصفها جزءا من برنامج حوسبة قسم المعاهدات. كما يؤيد مشروع القرار عزم الأمانة العامة على تقصي جدوى الحصول على رسوم من الناحيتين الاقتصادية والعملية، من المستخدمين التجاريين في مقابل حصولهم على مجموعة المعاهدات عن طريق شبكة الانترنت، بشرط تيسير الحصول على مجموعة المعاهدات بالمجان للدول الأعضاء والحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. وقال إنه لا يقترح أن تقوم الأمانة العامة بإعادة صياغة الفقرة ٣٣-٤ من البرنامج ٤، ولكن يقترح فقط بأن تحيط الأمانة العامة علما بالمبادرة الاسترالية.

البرنامج ٦ - أفريقيا: برنامج جديد للتنمية

٣٤ - السيد سلاسي (اثيوبيا): قال إنه يؤيد البيانين المتعلقين بالبرنامج ٦ اللذين أدلى بهما ممثل كوستاريكا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل الكاميرون، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. ووصف البرنامج الجديد بأنه اتفاق سياسي أبرمه المجتمع الدولي مع أفريقيا لمساعدتها في تحقيق تنمية اجتماعية - اقتصادية مستدامة وقائمة على الاعتماد على الذات، وينبغي أن ينعكس تنفيذه في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وكان ينبغي أن يتضمن الجزء التفصيلي من وثيقة البرنامج ٦ المزيد من المعلومات الأساسية عن التقدم المحرز حتى الآن والعقبات التي ووجهت، كي يتسنى للجنة أن تدرك حجم المشاكل القائمة وتستنبط الحلول الملائمة.

٣٥ - وأضاف قائلا لقد أظهر استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد أنه يتعين أن تقوم الأمم المتحدة بدور هام في المتابعة والرصد، حيث تسبب عدم كفاية الدعوة والرصد والمتابعة والافتقار الى ولايات واضحة لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة من تعويق التقدم. ولا بد من تنسيق واتساق أنشطة هذه الهيئات، ولا بد من توفير الموارد المالية والبشرية الضرورية والدعم السوقي للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٣٦ - ومضى قائلا إنه ينبغي أن تركز أنشطة المنظمة على تعبئة الموارد، وتكامل الاقتصادات الأفريقية في النظام الاقتصادي العالمي، وإيجاد حلول دائمة لمشكلة الدين وتطوير قدرات الإدارة والموارد البشرية. كما ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور حيوي في تعزيز التكامل الاقليمي. وفضلا عن ذلك، لا بد من تعزيز التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة لضمان تحقيق التكامل بين البرنامج الجديد والمبادرات

الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية. وقال في ختام كلمته إنه يؤيد البرنامج ٦، حسبما اقترحته الأمانة العامة وعدلته لجنة البرنامج والتنسيق.

٣٧ - السيد اتيانتو (اندونيسيا): قال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستلهم بالجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها البلدان الأفريقية لتنفيذ البرنامج الجديد لكي يعزز الى حد كبير دعمه للبرنامج ٦. وفي الوقت نفسه، كان تنفيذ البرنامج أقل من التوقعات، ولا بد من التصدي بقوة للمشاكل التي تمت تحديدها. ولا بد من إدماج التوصيات بشأن استعراض منتصف المدة في البرنامج، ولا بد أن يكرس المجتمع الدولي المزيد من الموارد المالية للتنمية الأفريقية، حيث لا يتوفر لعدد من البلدان الأفريقية إمكانية الحصول على أموال خاصة للتنمية. وفضلا عن ذلك، ينبغي رعاية الاستثمارات من خلال مبادرات لمشاريع رأسمالية، وبناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية. وثمة حاجة شديدة أيضا الى المزيد من اتخاذ التدابير التساهلية ورفع مستوى المساعدات الإنمائية لأفريقيا. وبما أنه ليس بالمستطاع التصدي بفعالية لمشكلة الدين باتباع نهج الحلول الجزئية، تقتضي الضرورة التوصل الى حل شامل لضمان تحقيق تنمية مستدامة وقابلة للاستدامة. وقال في ختام كلمته إن وفده يؤيد البرنامج ٦ بشدة.

البرنامج ١١، المستوطنات البشرية

٣٨ - السيدة بينا (المكسيك): قالت إنه كان ينبغي أن تضع الأمانة العامة مقدمة للنص المنقح للبرنامج ١١، على غرار المقدمة للبرنامج ٩ المنقح، لإيضاح القضايا الرئيسية التي تصدت لها التنقيحات، ولضمان معاملة جميع البرامج على قدم المساواة. ومع أنها لا تزال تنتظر تعليقات حكومتها، إلا أن وفدها يعتقد بأن البرنامج المنقح مقبول بصفة عامة. وأعربت عن تقديرها للسرعة التي أعدت بها الأمانة العامة النص المنقح.

٣٩ - السيدة سيلي مونتيث (جامايكا): قالت إن نص البرنامج ١١ المنقح يعكس نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) والأهمية التي أولتها وفود كثيرة، بما في ذلك وفدها، بقضية المستوطنات البشرية. وبما أن لجنة المستوطنات البشرية ومركز المستوطنات البشرية يقومان بدور حيوي لتحقيق أهداف البرنامج ١١، ينبغي تعزيز قدراتهما على تنفيذ هذه المهام.

٤٠ - السيدة رودريغيز أباسكال (كوبا) والسيد انوسنت (هايتي): قالا إنهما يؤيدان تماما نص البرنامج ١١ المنقح الذي يعكس جدول أعمال الموئل المعتمد في الموئل الثاني.

٤١ - السيد رباستش (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يشعر بارتياح بالغ إزاء البرنامج ١١، الجدير بدعم الدول الأعضاء التام. وبالرغم من أنه يوافق على بيان وفد المكسيك ومفاده أنه كان من المفضل ذكر مقدمة أكثر تفصيلا لا سيما بعد أن نقح البرنامج تنقيحا مستفيضا، إلا أن الجزء البياني من وثيقة البرنامج يعكس بوضوح الاتفاقات التي تم التوصل اليها في الموئل الثاني.

البرنامج ١٦ - التنمية الاقتصادية في أوروبا

٤٢ - السيد غوترود (النرويج): قال إن بلده يشارك عن كثب في عملية إصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتنطوي مجموعة برامج الإصلاح على زيادة تركيز أنشطة اللجنة في مجالات العمل الخمسة ذات الأولوية. كما أن من شأن تخفيض عدد العناصر البرنامجية من ٢٦٨ الى ١٠٥ أن يمكن اللجنة الاقتصادية لأوروبا من إجراء تخفيضات تكافئ ١٠,٥ في المائة من ميزانيتها، بل وتحقق وفورات إجمالية أعلى نتيجة لتخفيض عدد الهيئات الحكومية الدولية، مما يقلل الحاجة الى خدمات المؤتمرات. وقال إن حكومته ممتنة لاستعداد اللجنة الاقتصادية لأوروبا للاستجابة لطلب تحقيق المزيد من الفعالية وتعتقد حكومته بأن اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وهي وكالة تدار بطريقة حسنة، تحملت نصيبها من تخفيضات الميزانية التي فرضت على منظومة الأمم المتحدة.

٤٣ - الرئيس: أعلن أن اللجنة اختتمت مناقشتها العامة بشأن فرادى برامج الخطة المتوسطة الأجل المقترحة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠